إشكالية إدراك مفهوم البث العام وتنميطه للرأي عند طلبة الإعلام

The Problem of Understanding the Concept of Public Broadcasting and its Stereotyping of Opinion among Media Students

الباحث

م . د صباح ياسين فرحان

Instructor. Sabah Yassin Farhan, PhD

Sbahaljbwry51@gmail.com
رقم الجوال **07705407150**

١٤٤٦هـ **٢٠٢٤م**

المستخلص

الفرق بين اعلام الدولة واعلام الحكومة متقارب في تسميته بعيد باهدافه، اعلام الدولة يعمل للصالح العام، اما الحكومي فيخدم مصلحة الحكومة ويبرر سياستها، ومن هنا تأتي فكرة البحث حول إشكالية ادراك مضمون معنى البث العام عند طلبة الاعلام، ينتمي هذا البحث الى الدراسات الوصفية ويستخدم فيه الباحث استبانة جمهور للإجابة على التساؤل الرئيس للبحث مدى ادراك مفهوم البث العام وتنميطه للراي عند طلبة الاعلام، طبقت على عينة من طلبة الاعلام في كليات الاعلام اثنان منهما حكومي واثنان من الكليات اهلية، لقياس معرفتهم وادراكهم لمفهوم البث العام وقدرتهم على التفريق من حيث المضمون والمحتوى ومدى ثقتهم به، كونهم جزء من المشروع الإعلامي القادم، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها:ان مؤسسات البث العام في العراق ما تزال تمثل احدى ادوات السلطة في اعاقة التحولات لصالح الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق، وان البث العام في العراق لم يرتقي الى كونه مؤسسة حرة ومستقلة لتدفق المعلومات والاخبار بحرية الى المجتمع العراقي.

Abstract

The difference between state media and government media is close in its name, far from goals, state media works for the public interest, while government media serves the government's interest and justifies its policy, hence the idea of research on the problematic understanding of the content of the meaning of public broadcasting for media students, this research belongs to descriptive studies and is used in it The researcher conducted an audience questionnaire to answer the main question of the research, the extent to which media students understand the concept of public broadcasting and its stereotyping of opinion. Their trust in him, being part of the upcoming media project, and the research reached a number of conclusions, the most important of which are: that public broadcasting institutions in Iraq still represent one of the power tools in obstructing transitions in favor of democracy and human rights in Iraq, and that public broadcasting in Iraq has not risen to being A free and independent institution for the free flow of information and news to Iraqi society.

المبحث الأول: الاطار المنهجي

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في إشكالية إدراك طلبة أقسام الإعلام في الجامعات العراقية لمفهوم البث العام أو الإعلام الممول من المال العام والقدرة التي يتمتع بها هذا الإعلام من تغذية مفاهيم الطلبة عن دور الإعلام الممول من الدولة في استقلالية مخرجاته، دون النظر إلى تبعية البث العام للحكومة، أو جهة تابعة لها كون هذا النوع من الاتصال مع الجماهير اسس بالأصل لتحقيق مصلحة الشعب وليس الترويج لأشخاص قائمين على دفة الحكم حتى وإن كانوا منتخبين من الشعب ويمثلون إرادة الناخبين. وعلى هذا يعمل الباحث في بحثه على بيان مفهوم البث العام عند طلبة الإعلام في الجامعات العراقية وتحديد قدرتهم على التفريق بين إعلام الحكومة أو إعلام الدولة كونهم الجهة المعنية بالعمل في مجال الإعلام باعتبار أن فهم دور انتماء المؤسسة الإعلامية يساعد الإعلامي على ايصال رسالته إلى المستقبلين وفق متطلبات وانتماء هذه الجهة الإعلامية، وبما يتناسب مع ثقافة العاملين فيها ويساهم أيضا في تصحيح اختيار الإعلامي للجهة التي تتناسب مع توجهاته وانتماءاته وقيمة نظرا لأن العمل في المؤسسة الإعلامية يفترض أن يخضع لقيم الأفراد الأخلاقية قبل سياسة المؤسسة الإعلامية أو المؤهلات العلمية والخبرات في مجال العمل.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من اشكالية غموض مفهوم البث العام لدى الكثير من الجمهور وعدم تفريقهم بين الإعلام الممول من المال العام كأعلام دولة يمثل رأي وتطلعات الشعب أو هو إعلام حكومة يقول ما تقول تستخدمه للترويج ونشر أفكارها وتوجهاتها وبما يبرر لها أفعالها ثم إخراج الإعلام عن دوره الرقابي والتوجيهي والإرشادي كونه السلطة الرابعة وعين الشعب التي تراقب وترصد كل شاردة وواردة تصدر عن الحكومة إلى إعلام يخدم الحكومة ومشروعها السياسي وهكذا يتغير هذا النوع من الإعلام بتوجهاته ومخرجاته التوعوية بتغير الحكومات خاصة في الدول التي تلبس أنظمتها الحاكمة ثوب الديمقراطية وتعتمد الانتخابات في اختيار حكوماتها.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في الآتي:

١- بيان مدى متابعة طلاب الإعلام لوسائل الإعلام الممولة من البث العام.

٢- بيان مدى قدرة طلبة الإعلام على التفريق بين إعلام الدولة وإعلام الحكومة.

٣- معرفة مدى ادراك طلبة الإعلام في الجامعات العراقية لمفهوم البث العام.

٤- بيان علاقة البث العام في العراق بالديمقراطية الناشئة فيه من وجهة نظر طلاب الإعلام.

٥- التعرف على قدرة التشريعات الإعلامية واليات تعيين قادة مؤسسات البث العام على ضمان استقلاليته.

٦- معرفة قدرة مؤسسات البث العام في العراق على تقديمها محتوى إعلامي متنوع يلبي احتياجات المجتمع.

تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة في سؤال رئيس وهو: إشكالية ادراك طلبة أقسام الإعلام في الجامعات العراقية لمفهوم البث العام الممول من المال العام، والذي يتفرع منه عدد من الأسئلة وهي:

١- هل يتابع طلاب الإعلام وسائل الإعلام الممولة من البث العام؟

٢-ما مدى قدرة طلبة الإعلام على التفريق بين مفهوم إعلام الدولة وإعلام الحكومة؟

٣- ما مدى ادراك طلبة الإعلام في الجامعات العراقية لمفهوم البث العام؟

٤- هل للبث العام في العراق علاقة بتطور الديمقراطية الناشئة من وجهة نظر طلبة الإعلام؟

٥- هل استطاعت التشريعات الإعلامية وآليات تعيين قادة مؤسسات البث العام على ضمان استقلاليته؟

٦-ما قدرة البث العام في العراق على تقديمه محتوى إعلامي متنوع يخدم احتياجات المجتمع ؟

منهج البحث والعينة

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية، فقد اعتمد الباحث فيه على المنهج المسحي الذي يعد من أكثر المناهج ملائمة لأغراض البحوث الإعلامية، لذا يستخدم المنهج هذا في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها بالعوامل المؤثرة على ذلك فضلا عن رصد ومتابعة أي ظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية من أجل التعرف على الظاهرة او الحدث. واستخدم الباحث صحيفة استبيان الكترونية حكمت من مختصين في مجال الإعلام تضمنت عددا من الأسئلة للحصول على إجابات لتساؤلات البحث، وزعت الاستبانة الكترونيا على مجموعات من طلاب أربع جامعات عراقية فيها طلبة إعلام اثنان منها حكومية واثنان أهلية، أما الجامعات الحكومية فهي كلية الإعلام جامعة بغداد وقسم الإعلام كلية الآداب جامعة كركوك، والكليات الأهلية فهي كلية الإعلام جامعة الفراهيدي وقسم الإعلام في كلية بلاد الرافدين الجامعة، وقد وردت للباحث مائة وأربعة وثلاثون ردا في أكثر من أسبوعين من تاريخ اطلاق الاستبانة التي امتدت للمدة من ٢٠٢٤/١/١٥-٢٠٢٤/١/٣١ وقدعدها الباحث كافية للحصول على نتائج لتساؤلات بحثه العلمي.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية: هي المدة الممتدة من ٢٠٢٤/١/٣١-١/١٥

الحدود المكانية: طلاب الإعلام في جامعة بغداد وجامعة كركوك التابعتان للقطاع العام، وكلية الإعلام في جامعة الفراهيدي وكلية بلاد الرافدين الجامعة التابعتان للقطاع الخاص.

اجراءات الصدق والثبات:

بعد إعداد صحيفة الاستبانة مبدئيا ومن اجل التأكد من الصدق الظاهري لها، عرضها الباحث على محكمين من ذوي الاختصاص في المجال الاكاديمي للإعلام لتحديد صلاحية الأداة وقدرتها على الإجابة على تساؤلات البحث، حيث تم الأخذ بآرائهم وتعديلها من أجل الشكل النهائي لها، حيث أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الصدق. وللتأكد من ثبات صحيفة الاستبيان قام الباحث بإعادة اختبارها على عدد من المبحثين وبنفس مكان إجراء الاختبار الأول وبنسبة ١٠% من إجمالي الردود التي وردت للباحث ومن ثم تم جمع نسبة الاجابات وتقسيمها على عدد أسئلة الاستبانة فكان نسبة الثبات ٩١% وهي نسبة جيدة برأي الباحث.

تعريفات اجرائية:

البث العام: كل المحطات الإذاعية وقنوات التلفزيون والوسائط الإلكترونية الأخرى التي تعمل في الخدمة العامة وتكون مملوكة للدولة بشكل عام سواء كان ذلك جزئي أو كلي.

الإطار النظري للبحث

المبحث الثاني: مفهوم الدولة والسلطة والبث العام

تمهيد:

اليوم القوة المؤثرة في توجهات الشعوب هو الإعلام، وسلطته وقدرته فاقت سلطات الحكومات في تأثيراتها على قرارات الأفراد ثم على إيجاد رأي عام تجاه أي حدث محدد يريده صاحب القرار، ومع قدرة الحكومة على تسخير موارد بعض جهات الإعلام من صحف، ومحطات إذاعية، وقنوات تلفزيونية، ووسائل ألكترونية مملوكة للدولة سواء بشكل جزئي أو كلي ممولة من المال العام، إلا أن ذلك لم يعد كافيا فأصبحت هذه المؤسسات الشغل الشاغل للحكام كي لا تستخدم امكاناتها في تحريك الجماهير وتوجيهها بالضد من أنظمتها السياسية الحاكمة، خاصة في تلك الدول التي تعد حكوماتها وأنظمتها السياسية غير مستقرة وبعيدة عن بناء أنظمة مؤسساتية حقيقية في البلد. والإعلام أصبح محط أطماع كل الجهات، ولقد أدرك أصحاب النفوذ والمال السياسي خطورة وسائل الإعلام وأهميتها لتحقيق ماربهم، تحديدا مع ضعف سلطة القانون وانتشار الفوضى والميلشيات والسلاح المنفلت، خاصة في الدول التي تلبس ثوب الديمقراطية وتحكم بنظام دكتاتوري يستخدم مال السلطة في تجنيد مقدرات الإعلام التابعة للدولة لخدمة مصالح سياسية خاصة ولجهات بعينها مبتعدة عن مصلحة الشعب، وبذلك تخلت وسائل الإعلام الممولة من المال العام عن دورها كسلطة رابعة فبدلا من أن تقوم وسائل الإعلام بدورها الرقابي والتنويري أصبحت هي من يقوم بتضليل الرأي العام، لا بل باتت سلاح بيد الفاسدين أصحاب النفوذ والجاه والمال مع التسليم بأن الإعلام سلاح ذو حدين قادر على خلق رأي عام سلبي مضلل هدام، أو إيجابي متنور في بناء المجتمع وبث رسائل تحمل في محتواها التعليم والتثقيف والتنوير وبما يومن تحقيق مجتمع قادر على كشف كل المخططات التي لا تخدم مصالحه العامة.

مفهوم الدولة والسلطة

عرف ابن خلدون المتوفي سنة٨٠٨هـ الدولة بأنها: كائن حي له طبيعته الخاصة به ويحكمها قانون السببية وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها[1]، وقد عرفت اتفاقية مونتفيديو بشان حقوق وواجبات الدول في عام ١٩٣٣ الدولة بأنها مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم

١– مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ص١٥٣

محدد، وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعالة على أراضيها وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى[١].

أما السلطة المكلفة بتسيير أمور الدولة فهي الحكومة، والحكومة هي من يتحمل المسؤولية في تنظيم وحكم شؤون الدولة وتوجيهها، والسلطة يمكن أن تفهم أيضا من مجموعة من المؤسسات القادرة على الهيمنة الاجتماعية وتملك الأجهزة التي تتمكن من احتواء المواطنين داخل حدود دولة معينة. وهذا يشير إلى أن حقيقة الدولة لا تكتمل إذا لم تفهم طبيعة سلطتها. فلا يمكن قيام أي دولة من دون شكل أو نسق متكامل من السلطات ذات القواعد والآليات الكافية لتمرير الأهداف والأيدولوجيات على نحو يحفظ بقائها ويجعل الاتباع فيها محافظين على ديمومتها[٢].

فمفهوم الدولة أكثر اتساعا من الحكومة، حيث أن الدولة كيان شامل يتضمن جميع مؤسسات المجال العام وكل أعضاء المجتمع بوصفهم مواطنين، وهو ما يعني أن الحكومة ليست إلا جزءا من الدولة. أي أن الحكومة هي الوسيلة أو الآلية التي تؤدي بها الدولة سلطتها وهي بمثابة عقل الدولة.

مقاربة للبث العام

تعرف اليونسكو UNESCO خدمة البث العام Broadcasting Service Public PSB على أنها "بث يقدم ويمول ويسيطر عليه الجمهور، للجمهور. ليس تجاريا ولا مملوكاً للدولة، بعيداً عن التدخل السياسي والضغط من القوة التجارية عن طريق البث العام، يتم إعلام المواطنين، وتثقيفهم وترفيههم أيضاً، وعندما يتم ضمان التعددية وتنوع البرامج والاستقلالية التحريرية والتمويل المناسب والمساءلة والشفافية يمكن أن تكون خدمة البث العام بمثابة حجر الزاوية في الديمقراطية " [٣]

إن سبب وجود الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة، هو تحقيق الخدمة العامة، باعتبار أنه إعلام يخاطب كل فرد بصفته مواطناً ويشجع على الوصول إلى الحياة العامة و التشجيع على

١-https://political-encyclopedia.org/dictionar.الرابط: الموسوعة السياسية، فيصل براء متين المرعشي، نشر في ٢٠١٧/٧/٢٧

٢- حنا آرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط١ ،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة،٢٠٠٨ ،ص٢٦١.

٣-Available]. Online. [2003, 11 December, UNESCO", Broadcasting Service Public

html.201=section_url&topic_do=do_url&1525=id_url-

php.ev/en/ci/org.unesco.portal://http

٢٧ ،٢٠٢٣].February

المشاركة فيها، وينمي المعرفة ويوسع الآفاق ويتيح للناس فهم بعضهم بعضا بشكل أفضل عن طريق فهم العالم وفهم الآخر[١]

إن المعيار الضابط للمضمون الإعلامي في البث العام ينشأ من مصلحة جميع شرائح المواطنين، فالخدمة العامة تمول من المال العام وتحرر من ضغوطات السلطة ولا تتقصد الربح وتقدم محتوى ذا نوعية مميزة كخدمة عامة من شأنها إعلام الجمهور وتثقيفه وتوفير التسلية له، وليس من الصواب الظن بأن نطاق المجال العام لخدمة البث العام المعنية أساساً بالتداول غير الرسمي هو مرادف لمؤسسات الدولة التي هي إضافة إلى كونها مجموعة من المؤسسات الرسمية المسؤولة عن وضع السياسات وصنع القرارات، هي أيضاً نظام إداري وكيان بيروقراطي توجهه ادارة السلطة، وعلى ذلك فإن خدمة البث العام يمكن النظر إليها بأنها إعلام ممول من المال العام ويمثل الدولة ومستقلة عن تأثيراتها، وتهدف إلى تحقيق الصالح العام للجميع عن طريق رسائل تثقيفية تستهدف كل أفراد الجمهور المحلي من دون أي استثناء وبالتساوي، لتساعدهم في فهم قضاياهم بدقة والمشاركة فيها بكثرة[٢].

معايير البث العام في شبكة الإعلام العراقي:

من اجل أن تعكس البرامج في شبكة الإعلام العراقي قيم المجتمع المتنوعة ويسهل وصول الجمهور إلى معلومات حيوية يعتمد عليها وتمكن المجتمع العراقي من المشاركة في عملية العولمة المتسارعة التي تساهم في عرض صورة للمجتمع العراقي على العالم بلا تحيز فضلا عن ايجاد منبر يسمح فيه للغات والأقليات وثقافاتهم أن تتطور بشكل لا يثير الخلافات وبطريقة تساهم في التوفيق والتسامح والوحدة وايجاد منظمة مكلفة بتشجيع الابتكار والأعمال التجريبية في نشاط البث. فقد اعتمدت شبكة العلام العراقي على مبادئ ومعايير للبث العام معتمدة من قبل اليونسكو ووفق مفهوم امر تأسيسها بعد عام ٢٠٠٣، وكالاتي[٣]:

١ – الشمولية: تأمين وصول خدمات البث والرسائل العامة إلى أكبر عدد ممكن من السكان

٢ – التنوع : بالجهود الحثيثة والمتواصلة لاستيفاء حاجات ومصالح المجتمع المتعددة عن طريق برامج مختلفة، كما يصف الجهود المبذولة لتلبية حاجات متنوعة لشرائح من جمهور المشاهدين يلبيها آخرون.

1- Broadcasting Why?, How? : Canada: World Radio and Television Council and, UNESCO 2000 P7. Public

٢- اوسم ماجد غانم، خدمة البث الاعلام العام حجر الزاوية الديمقراطية، منشورات المركز الدولي لعلوم الانسان–اليونسكو، طبع في بغداد ، العراق،ط١،٢٠١٧، ص٤٦

٣- المصدر السابق ص١٢١.

٣- الاستقلال: القدرة المالية والتحريرية والإدارية على ممارسة العمل من دون الخضوع لتأثير أو سيطرة الحكومة أو أي مصالح خارجية غير ملائمة

٤- التميز: الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الهيئة العامة للبث سعياً منها لأن تكون تطلعاتها وبرامجها متميزة عن تطلعات وبرامج خدمات البث والإرسال الأخرى، بما في ذلك هيئات البث والإرسال التابعة للدولة وتلك التي تقدم خدمات البث والإرسال لتحقيق أغراض تجاريه.

المبحث الثالث

تفسير جداول الاستبانة وبيان رأي طلبة الإعلام(العينة) بمفهوم البث العام

جدول رقم(١)

يبين نسبة المشاركين حسب النوع الاجتماعي

النوع	عدد الردود	النسبة
ذكر	٩٠	%٧٠،٣
أنثى	٣٨	%٢٩،٧
المجموع	١٢٨	%١٠٠

تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) توزيع المبحثين حسب النوع الاجتماعي،أن فئة الذكور أكثر من فئة الإناث، إذ حصلت فئة الذكور على نسبة(٧٠،٣%) وبعدد تكرار (٩٠) من مجموع (١٢٨) تكرار وهو العدد الكلي للإجابات التي وردت للباحث، وحصلت فئة الإناث على نسبة قدرها(٢٩,٧%) وبعدد تكرار(٣٨) من مجموعي الردود الكلي وهذا عائد إلى أن نسبة الطالبات في الكليات النيي شملها البحث هي أقل من نسبة الذكور في المجموع العام للطلاب وبحسب الاحصاءات في الكليات الأربع.

جدول رقم(٢)

يبين نسبة المشاركين حسب التخصص في دراسة الإعلام

القسم	عدد الردود	النسبة
صحافة	١٠٢	%٧٩,٧
إذاعة وتلفزيون	٢٤	%١٨,٨
علاقات عامة	٢	%١,٥
المجموع	١٢٨	%١٠٠

تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم(٢) توزيع المبحثين حسب القسم الذي يدرسونه في الإعلام حيث كانت أغلب الردود هي من قسم الصحافة إذ بلغ مجموع الردود الواردة من هذا التخصص (١٠٢) ونسبتها كانت (٧٩,٧%) من المجموع العام ليتفوق طلاب الصحافة بذلك على بقية الأقسام الأخرى حيث بلغت ردود طلبة قسم الإذاعة والتلفزيون (٢٤) رد ونسبتها(١٨,٨) أما قسم

العلاقات العامة فجاء منه ردان فقط وبنسبة(١,٥%) من المجموع العام، علما أن الباحث قد نشر الاستبانة في الأقسام الثلاث كلها بالتساوي علما أن قسم العلاقات العامة موجود فقط في كليتي إعلام بغداد الحكومية، والفراهيدي الأهلية ولا يوجد في قسم الإعلام كلية الآداب جامعة كركوك الحكومية وقسم الإعلام كلية بلاد الرافدين الأهلية وربما هذا هو السبب في غلبة طلبة الصحافة في إجاباتهم على الاستبانة.

جدول رقم (٣)

يبين تقيم المشاركين لشكل البث العام الممول من المال العام في العراق

نوع الإعلام	عدد الردود	النسبة
إعلام دولة	٤٦	%٣٥،٩
إعلام حكومة	٣٦	%٢٨،١
بلا هوية واضحة	٢٤	%١٨.٨
إعلام احزاب	٢٢	%١٧،٢
المجموع	١٢٨	%١٠٠

يظهر جدول رقم (٣) رؤية المشاركين لشكل البث العام الممول من المال العام في العراق، حيث بينت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين يرون أن البث العام الممول من المال العام في العراق يتحلى بصفة إعلام الدولة وكانت نسبة من أدلى بذلك(٣٥,٩%) وبعدد تكرار(٤٦) أما من يرى أنه إعلام حكومة فقد بلغت نسبتهم(٢٨,١%) وبعدد تكرار (٣٦)،وبلغت نسبة من يرى أنه بلا هوية (١٨,٨%) وبعدد (٢٤) تكرار، فيما بلغت نسبة من قال إنه إعلام الأحزاب بلغت(١٧,٢%) وبعدد تكرار (٢٢) من المجموع العام للردود البالغ(١٢٨) رد.

جدول رقم (٤)

يبين مدى اقتراب البث العام الممول من المال العام من تمثيل وظائف الإعلام

أوافق	٣١	%٢٤,٢
أحيانا	٩٢	%٧١,٨
لا أوافق	٥	%٤
المجموع	١٢٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤) مدى اقتراب البث العام في العراق الممول من المال العام من تمثيل وظائف الإعلام من وجهة نظر المبحثين حيث يرى الغالبية العظمى منهم أنه أحيانا يتمثل فيه وظائف الإعلام وبنسبة(٧١,٨%) وبعدد تكرار(٩٢)، وهذا يعني أن الغالبية ترى أن البث العام لا يرتقي لمستوى أنه إعلام متكامل يحقق جميع متطلبات المجتمع ويحقق الهدف الكامل من ايجاده بل على العكس يرون أنه أحيانا يرون فيه الوظائف الحقيقية المرجوة من الإعلام وأحيانا لا، أما الذين يرون أنه إعلام متكامل ويحقق وظائف الإعلام فكانت نسبتهم (٢٤,٢%) وبعدد

(٣١) تكرار، وهذا يدعم أرجحية وجود لملامح وظائف الإعلام من أخبار وترفيه وتعليم وتوجيه ونقل الحقائق والمحافظة على التراث والتاريخ وما إلى ذلك من مهام قد يقوم بها الإعلام في المجتمع، أما الذين يرون أن البث العام في العراق يقدم مادة بعيدة عن وظائف الإعلام الحقيقية فكانت نسبة ضئيلة وب (٤%) وبعدد(٥) تكرارات.

جدول رقم(٥)

يبين مستوى مساهمة البث العام في العراق في خدمة التحولات الديمقراطية وارساء ثقافتها

أوافق	**٣٤**	**%٢٦,٦**
أحيانا	**٧٤**	**%٥٧,٨**
لا أوافق	**٢٠**	**%١٥,٦**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

يبين الجدول رقم(٥) مستوى اعتقاد المبحثين في مساهمة البث العام في العراق في خدمة التحولات الديمقراطية وارساء ثقافتها في المجتمع حيث وافق على ذلك(٢٦,٦%) وبعدد (٣٤) تكرار، فيما يرى (٥٧,٨%) وبعدد تكرار (٧٤) أنه أحيانا يساهم في التحولات الديمقراطية وهذا يضعف من مستوى الثقة بالبث العام عند المبحثين، أما الذين يرون أنه لا يساهم في التحولات الديمقراطية فكانت نسبتهم(١٥,٦%) وبعدد (٢٠) تكرار من المجموع العام البالغ(١٢٨) تكرار.

جدول رقم(٦)

يبين ما إذا كانت مؤسسات البث العام في العراق لا تزال تمثل أدوات السلطة في إعاقة التحولات لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق؟

أوافق	**٤٤**	**%٣٤,٤**
أحيانا	**٦٠**	**%٤٦,٨**
لا أوافق	**٢٤**	**%١٨,٨**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

جدول رقم(٦) يظهر مؤسسات البث العام في العراق وهل أن استخدامها لا يزال احدى أدوات السلطة في إعاقة التحولات لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، حيث تبين أن (٣٤,٤%) وبعدد(٤٤) تكرار يوافقون على أن مؤسسات البث العام مازالت أداة بيد السلطة ضد التحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما أبدى(٤٦,٨%) وبعدد(٦٠) تكرار بأنه أحيانا يعيق التحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما رفض ذلك (١٨,٨%) وبعدد(٢٤) تكرارا من المجموع العام والبالغ(١٢٨) تكرارا.

جدول رقم(٧)

مستوى اعتبار البث العام في العراق كمنبر حر للنقاش ضمن مجال التعددية والتنوع بالآراء.

أوافق	**٤٦**	**%٣٥,٩**
أحيانا	**٥٢**	**%٤٠,٦**
لا أوافق	**٣٠**	**%٢٣,٤**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

يبين الجدول رقم(٧) مستوى اعتبار البث العام في العراق كمنبر حر للنقاش وطرح الآراء بحرية تامة ضمن مجال التعددية والتنوع بالآراء. حيث وافق على ذلك (٣٥,٥%) وبعدد(٤٦) تكرار، أما الذين يرون أنه أحيانا يكون منبر حر فكانت(٤٠,٦%) وبعدد تكرارات(٥٢)، أما الذين لا يوافقون على ذلك فكانت نسبتهم(٢٣,٤%) وبعدد(٣٠) تكرار من المجموع العام البالغ (١٢٨) تكرار.

جدول رقم(٨)

يبين رأي العينة في مؤسسات البث الإعلامي كمؤسسات حرة ومستقلة لتدفق المعلومات والأخبار.

أوافق	**٣٠**	**%٢٣,٤**
أحيانا	**٥٦**	**%٤٣,٨**
لا أوافق	**٤٢**	**%٣٢,٨**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

جدول رقم(٨) يبين رأي العينة في مؤسسات البث الإعلامي في العراق كمؤسسات حرة ومستقلة لتدفق المعلومات والأخبار إلى المجتمع. حيث وافق على ذلك (٢٣,٤%) وبعدد (٣٠) تكرار، أما الذين أحيانا يعدونه مؤسسة حرة ومستقلة فكانت نسبتهم(٤٣,٨%) وبعدد (٥٦) تكرار، فيما لا يرى (٣٢,٨%) وبعدد (٤٢) تكرار أن البث العام في العراق هو منبر حر ومستقل ويساهم في تدفق الأخبار والمعلومات إلى المجتمع بلا تدخلات أو ضغوطات.

جدول رقم(٩)

يبين ما قدرة المجال العام للإعلام على أن يخلق الدافعية لدى المواطن للمشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية.

أوافق	**٦٠**	**%٤٦,٨**
أحيانا	**٦٠**	**%٤٦,٨**
لا أوافق	**٨**	**%٦,٤**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

جدول رقم(٩) يبين رأي المبحثين في قدرة المجال العام للإعلام الممول من المال العام على خلق الدافعية لدى المواطن للمشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث وافق على ذلك ما نسبته(٤٦,٨%) وبعدد (٦٠) تكرار، فيما رأى بالعدد نفسه والنسبة السابقة أنه أحيانا تكون له

القدرة على القيام بهذه المهمة، وهذا يوكد إيمان أفراد العينة بالإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة في مجال البث العام العراقي على تحريض المواطن على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذا ما توفرت الإرادة من قبل القائمين على هذه المؤسسة الإعلامية العملاقة، في رأي النسبة الأقل عدم القدرة بذلك وقد كانت نسبتهم(٦,٤%) وبعدد(٨) تكرار فقط.

جدول رقم (١٠)

يبين ما قدرة البث العام في العراق على تحقيق الاستقلالية الحقيقية والابتعاد بمؤسساته عن التدخل والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أوافق	**٣٢**	**٢٥%**
أحيانا	**٦٠**	**٤٦,٩%**
لا أوافق	**٣٦**	**٢٨,١%**
المجموع	**١٢٨**	**١٠٠%**

يبين جدول رقم (١٠) رأي المبحثين في قدرة البث العام في العراق على تحقيق الاستقلالية الحقيقية والابتعاد بمؤسساته عن التدخل والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث وافق على ذلك(٢٥%) وبعدد (٣٢) تكرار، فيما يرى ما نسبتهم(٤٦,٩%) وعدد(٦٠) تكرار، أي ما يقارب النصف من عدد المبحثين أنه أحيانا تكون له القدرة على ذلك، فيما لم يوافق على ذلك ما نسبتهم(٢٨,١%) وبعدد (٣٦) تكرار. وهذا يعطي مؤشرا على ضعف ثقة المبحثين بتحقيق الاستقلالية الحقيقية لمؤسسات البث العام وابتعادها عن التدخل أو الضغوط السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية.

جدول رقم(١١)

يبين مدى تناسب التشريعات وآليات تعيين قادة مؤسسات البث العام ومصادر تمويلها مع ضمانات استقلاليتها وتمثيلها لمكونات المجتمع العراقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أوافق	**٢٦**	**٢٠,٣%**
أحيانا	**٧٨**	**٦٠,٩%**
لا أوافق	**٢٤**	**١٨,٨%**
المجموع	**١٢٨**	**١٠٠%**

جدول رقم(١١) يبين مدى تناسب التشريعات وآليات تعيين قادة مؤسسات البث العام ومصادر تمويلها مع ضمانات استقلاليتها وتمثيلها لمكونات المجتمع العراقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ وافق على ذلك(٢٠,٣%) وبعدد (٢٦) تكرار، فيما بلغت نسبة من يرون تناسب التشريعات وآليات تعيين قادة مؤسسات البث العام ومصادر تمويلها بفئة (أحيانا) تتناسب مع استقلاليتها قد بلغت نسبتهم(٦٠,٩%) وبعدد (٧٨) تكرار فيما بلغ نسبة الذين لا يوافقون على ذلك(١٨,٨%) وبعدد(٢٤) تكرار من مجموع التكرارات البالغة(١٢٨).

جدول رقم(١٢)

يبين قدرة البث العام في العراق على الوصول الى الشمولية والتمثيل الكاملة وايصال الخدمة الإعلامية الى فئات المجتمع كافة باختلاف انتماءاتهم ولغاتهم وأصولهم واختلاف أماكنهم ووجودهم وسكنهم.

أوافق	**٥٦**	**% ٤٣,٨**
أحيانا	**٢٨**	**% ٣٧,٤**
لا أوافق	**٢٤**	**% ١٨,٨**
المجموع	**١٢٨**	**% ١٠٠**

يظهر جدول رقم(١٢) قدرة البث العام في العراق على الوصول إلى الشمولية والتمثيل الكاملة وايصال الخدمة الإعلامية الى فئات المجتمع كافة باختلاف انتماءاتهم ولغاتهم واصولهم واختلاف أماكنهم ووجودهم وسكنهم. حيث وافق على ذلك ما نسبتهم(٤٣,٨%) وبعدد(٥٦) تكرار، فيما يرى ما نسبتهم(٣٧,٤%) وبتكرار (٢٨) تكرارا أن باستطاعة البث العام من الوصول للشمولية في خدمتها الاعلامية، فيما رأى أن(١٨,٨%) وبعدد تكرار(٢٤) تكرارا أنهم لا يوافقون على قدرة البث العام على الوصول للشمولية وإيصال الخدمة الإعلامية إلى فئات المجتمع العراقي كافة.

جدول رقم(١٣)

يبين قدرة الخدمة الإعلامية العامة في العراق على تقديم محتوى إعلامي متنوع يشتمل على الخدمة الإخبارية والاقتصادية وشؤن المجتمع والرياضة والترفيه إلخ.

أوافق	**٦٠**	**% ٤٦,٩**
أحيانا	**٦٠**	**% ٤٦,٩**
لا أوافق	**٨**	**% ٦,٢**
المجموع	**١٢٨**	**% ١٠٠**

جدول رقم(١٣) يبين قدرة الخدمة الإعلامية العامة في العراق على تقديم محتوى إعلامي متنوع يشتمل على خدمة الأخبار وشؤون الاقتصاد والمجتمع والرياضة والترفيه إلخ. إذ أظهر أن (٤٦,٩%) وبعدد تكرار(٦٠) هم من يوافقون على ذلك فيما يرى المبحثين وبنفس النسبة والعدد من التكرارات، أنه أحيانا ما يكون للبث العام في العراق القدرة على تقديم محتوى إعلامي متنوع ويشتمل على الخدمة الإخبارية والاقتصادية وشؤون المجتمع والرياضة والترفيه إلخ، فيما لم يوافق على ذلك ما نسبته(٦,٢%) وبعدد (٨) تكرار من المجموع العام للإجابات.

جدول رقم(١٤)

يظهر مستوى الثقة بقدرة مؤسسات البث العام في العراق على التجديد والابداع في المضامين والأشكال وطرق العرض والتطبيقات وجودة التقنيات المستخدمة؟

أثق	**٤٢**	**% ٣٢,٨**
أحيانا	**٧٠**	**% ٥٤,٧**
لا أثق	**١٦**	**% ١٢,٥**
المجموع	**١٢٨**	**% ١٠٠**

جدول رقم(١٤) يظهر مستوى الثقة بقدرة مؤسسات البث العام في العراق على التجديد والإبداع في المضامين والاشكال وطرق العرض والتطبيقات وجودة التقنيات المستخدمة، حيث تبين من الأرقام أن (٣٢,٨%) بعدد (٤٢) تكرار يثقون بقدرة مؤسسات البث العام في العراق على التجديد في المضامين والأشكال وطرق العرض والتطبيقات، بينما من قال (أحيانا) أثق وهذه هي النسبة الاعلى وكانت (٥٤,٧%) وبعدد (٧٠) تكرار وتعد هذه الفئة متأرجحة في رأيها وغير واثقة من رويتها وهذا ينطبق على جميع من أجاب ضمن هذه الفئة، أما الذين لا يثقون فكانت نسبتهم(١٢,٥%) وبعدد (١٦) تكرارا من مجموع العدد العام للردود والبالغة(١٢٨) ردا.

جدول رقم(١٥)

يبين موقف عينة البحث من بقاء مؤسسات البث العام الممولة من المال العام، وعدم الاكتفاء بمؤسسات الإعلام الحزبية والمستقلة.

أوافق	**٧٠**	**%٥٥,٥**
أحيانا	**٢٢**	**%١٧,٥**
لا اوافق	**٣٤**	**%٢٧**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

في هذا الجدول الذي يحمل رقم(١٥) يتبين موقف عينة البحث من طلبة الإعلام من بقاء مؤسسات البث العام الممولة من المال العام، وعدم الاكتفاء بمؤسسات الإعلام الحزبية والمستقلة. حيث أفاد ما نسبتهم((٥٥,٥%) وبعدد (٧٠) تكرارا بموافقتهم على بقاء مؤسسات البث العام، كما يرى عدد آخر وهم النسبة الأقل في الإجابات تحت فئة (أحيانا) أنهم يرغبون في بقاء هذه المؤسسات وكانت نسبتهم(١٧,٥%) وبعدد (٢٢) تكرارا، أما من لا يوافق على بقاء هذه المؤسسات ويرغب في ألغائها فكانت نسبتهم(٢٧%) وبعدد (٣٤) من المجموع العام من ردود العينة من طلبة الإعلام.

جدول رقم(١٦)

يبين مدى مستوى المصداقية في مؤسسات الإعلام في العراق عند عينة البحث .

مؤسسات البث العام	**٤٠**	**%٣١,٧**
المؤسسات الحزبية	**٦**	**%٤,٨**
المؤسسات المستقلة	**٨٠**	**%٦٣,٥**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

في الجدول رقم(١٦) يظهر مدى مستوى المصداقية لمؤسسات الإعلام في العراق عند عينة البحث، حيث اكد (٤٠) مبحوثا أن مستوى المصداقية في مؤسسات البث العام هي(٣١,٧%) ، أما مستوى المصداقية عند مؤسسات الإعلام التابعة للأحزاب فكانت(٤،٨%) ، ومستوى

المصداقية عند المؤسسات الإعلامية المستقلة فكانت (٦٣,٥%) ، وتوزعت الإجابات من المجموع العام البالغ(١٢٨) على النحو الاتي: مؤسسات البث العام (٤٠ تكرارا)، المؤسسات الإعلامية الحزبية(٦ تكرارا)، المؤسسات المستقلة فجاءت بالمستوى الأعلى من المصداقية وبعدد(٨٠ تكرارا)، وهذا يؤكد ارتفاع مستوى ثقة المبحثين من طلبة الإعلام بالمؤسسات المستقلة على باقي المؤسسات الأخرى.

جدول رقم(١٧)

يبين إذا ما كانت العينة تتابع وسائل الإعلام الممول من المال العام..

نعم	**٨٢**	**%٦٤**
لا	**٤٦**	**%٣٦**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

جدول رقم(١٧) يبين إذا ما كانت العينة تتابع وسائل الإعلام الممول من المال العام. فقد أكد ما نسبتهم (٦٤%) وبعدد (٨٢) تكرارا أنهم يتابعون وسائل الإعلام الممولة من المال العام، أما الذين لا يتابعون فكانت نسبتهم (٣٦%) وبعدد (٤٦) تكرارا من مجموع عدد إجابات الطلبة والبالغة(١٢٨) إجابة.

جدول رقم(١٨)

يبين أي من الوسائل الإعلامية الممولة من المال العام التي تتابعها أفراد العينة أكثر.

صحافة	**٨**	**%٦,٣**
إذاعة	**٤**	**%٣,٢**
تلفزيون	**٣٠**	**%٢٣,٨**
انترنت	**٨٤**	**%٦٦,٧**
المجموع	**١٢٨**	**%١٠٠**

في الجدول رقم(١٨) يبين المتابعة الإكثر من قبل المبحثين لنوع الوسيلة الإعلامية الممولة من المال لعام، حيث ظهر إن الإنترنت كانت الأكثر متابعة وبنسبة(٦٦،٧%) وبعدد(٨٤) تكرارا، وجاءت بالمرتبة الثانية التلفزيون وبنسبة(٢٣,٨%) وبعدد(٣٠) تكرارا، فيما جاءت الصحافة بالمرتبة الثالثة وبنسبة(٦,٣%) وبعدد(٨) تكرار، فيما حلت أخيرا الإذاعة وبنسبة متابعة(٣,٢%) وبعدد(٤) تكرار.

الاستنتاجات:

١- يرى طلاب الإعلام في الجامعات العراقية من عينة البحث أن البث العام في العراق هو إعلام دولة أكثر مما هو إعلام حكومة أو إعلام أحزاب.

٢- أحيانا ما يجد المبحثون أن البث العام الممول من المال العام في العراق تتمثل فيه وظائف الإعلام من إخبار وترفيه وتعليم إلخ. وهذا يؤشر إلى الحاجة إلى مزيد من تقييم المحتوى في مخرجات الإعلام الممول من المال العام.

٣- أحيانا ما يساهم البث العام في خدمة التحولات الديمقراطية أو إرساء ثقافتها في العراق هكذا يرى معظم المبحثين من طلبة الإعلام في العراق.

٤- يرى طلاب الإعلام المشاركين في البحث أن مؤسسات البث العام في العراق ما تزال تمثل إحدى أدوات السلطة في إعاقة التحولات لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.

٥- يرى المبحثين أن البث العام في العراق يميل إلى كونه منبرا فيه من مساحة الحرية في التعبير عن الرأي وطرح الآراء ضمن مجال التعددية أكبر من عدمه.

٦- يرى طلبة الإعلام من عينة البحث أن البث العام في العراق لم يرتقي إلى مستوى كونه مؤسسة حرة ومستقلة لتدفق المعلومات والإخبار بحرية إلى المجتمع العراقي،

٧- ترى العينة المشاركة في البحث أن البث العام ي العراق له القدرة على خلق الدوافع والمبررات للمواطنين للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

٨- يميل طلبة الإعلام من عينة البحث الى ضعف قدرة البث العام في العراق على تحقيق الاستقلالية والابتعاد بمؤسساته عن التدخل والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٩- الغالبية العظمى من أفراد العينة ليس لديهم رأي واضح بشان تناسب التشريعات وآليات تعيين مؤسسات البث العام ومصادر تمويلها مع ضمانات استقلاليتها وتمثيلها لمكونات المجتمع العراقي.

١٠-تؤكد نتائج البحث أن للبث العام في العراق القدرة والامكانية على الوصول الشمولية والتمثيل الكامل وايصال الخدمة الإعلامية الى فئات المجتمع كافة باختلاف انتماءاتهم واصولهم وأماكن وجودهم وسكنهم.

١١-إن الخدمة الإعلامية العامة في العراق لها القدرة على تقديم محتوى إعلامي متنوع يشتمل على الخدمة الإخبارية والاقتصادية وشؤن المجتمع والرياضة والترفيه برأي عينة البحث.

١٢- عينة البث لها الثقة بقدرة مؤسسات البث العام في العراق على التجديد والابداع في المضامين والأشكال وطرق العرض والتطبيقات وجودة التقنيات المستخدمة.

١٣- عينة البحث ترى وجوب بقاء مؤسسات البث العام الممولة من المال العام، وتطويرها وعدم الاكتفاء بمؤسسات الإعلام الحزبية والمستقلة، وعدها بديلا عنها.

١٤-أظهرت النتائج أن طلبة الإعلام لديهم الثقة الأكبر بمؤسسات الإعلام المستقلة عن باقي المؤسسات الأخرى من البث العام والمؤسسات الإعلامية الحزبية.

١٥- أظهرت النتائج أن طلبة الإعلام من العينة متابعين وسائل الإعلام الممولة من المال العام.

١٦-جاء الإنترنت كأكثر وسيلة إعلامية يتابعها المبحثين وبفارق كبير عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى مثل التلفزيون الذي جاء بالمرتبة الثانية ثم الصحافة ثم الإذاعة.

المصادر

١-مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ص١٥٣.

٢- الموسوعة السياسية، فيصل براء متين المرعشي، نشر على الرابط: في ٢٠٢٣/١/٢٧ .https://political-encyclopedia.org/dictionary

٣-اوسم ماجد غانم، خدمة البث الاعلام العام حجر الزاوية الديمقراطية، منشورات المركز الدولي لعلوم الانسان-اليونسكو، طبع في بغداد ، العراق،ط١،٢٠١٧، ص٤٦.

٤-حنا آرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب ،ط١ ،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة،٢٠٠٨ ، ص٢٦١.

5-Available]. Online. [2003, 11 December, UNESCO", Broadcasting Service Public.

html.201=section_url&topic_do=do_url&1525=id_url-ev/en/ci/org.unesco.portal://http php. ٢٧ Fabruary ،٢٠٢٣].

6-Broadcasting Why?, How?: Canada: World Radio and Television Council and, UNESCO 2000 P7. Public

مصادر البحث: عربي

١-مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ص١٥٣.

٢- الموسوعة السياسية، فيصل براء متين المرعشي، نشر على الرابط: في ٢٠٢٣/١/٢٧ .https://political-encyclopedia.org/dictionary

٣-اوسم ماجد غانم، خدمة البث الاعلام العام حجر الزاوية الديمقراطية، منشورات المركز الدولي لعلوم الانسان-اليونسكو، طبع في بغداد ، العراق،ط١،٢٠١٧، ص٤٦.

٤-حنا آرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب ،ط١ ،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة،٢٠٠٨ ،ص٢٦١.

٥- متاح على الإنترنت. [٢٠٠٣، ١١ ديسمبر، اليونسكو"، خدمة البث العامة.

html.201=section_url&topic_do=do_url=١٥٢٥&id_url-

.ev/en/ci/org.unesco.portal://http php. 27 ،٢٠٢٣] فبراير

٦- البث لماذا؟ وكيف؟: كندا: المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون، اليونسكو

العامة،٢٠٠٠،P7

References

1- Introduction to Ibn Khaldun, Abd al-Rahman Ibn Khaldun, p. 153.
2- The Political Encyclopedia, Faisal Baraa Matin al-Marashi, published on the link: on 1/27/2023. https://political-encyclopedia.org/dictionary
3- Awsam Majid Ghanem, Public Broadcasting Service, the Cornerstone of Democracy, Publications of the International Center for Human Sciences - UNESCO, printed in Baghdad, Iraq, 1st ed., 2017, p. 46.
4- Hannah Arendt, On Revolution, translated by Atta Abdul Wahab, 1st ed., Beirut: Arab Organization for Translation, Center for Unity Studies, 2008, p. 261.
5-Available]. Online. [2003, 11 December, UNESCO", Broadcasting Service Public.
html.201=section_url&topic_do=do_url&1525=id_url-ev/en/ci/org.unesco.portal://http php. 27 Fabruary.[2023,
6-Broadcasting Why?, How?: Canada: World Radio and Television Council and, UNESCO Public 2000 P7.